



دليل رابطة النساء الدولية  
للسلام والحرية حول

الاقتصاد  
السياسي  
النسوي



WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR  
**PEACE & FREEDOM**





# تعزير نهج نسوي للسلام

كيف يساعد فهم الاقتصاد السياسي في ظروف النزاعات أو ما بعد النزاع في تعزير عمليات بناء السلام؟

يربط الاقتصاد السياسي بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعنى بدراسة تأثير السياسة على الاقتصاد، والبحث في آليات الوصول للثروة والسلطة وتوزيعها لفهم أسباب اتخاذ قرارات معينة ومن يتخذها ولصالح من يتم أخذها وكيف تؤثر على المجتمعات من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يجمع الاقتصاد السياسي بين تخصصات أكاديمية مختلفة، ولاسيما العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى القانون والتاريخ من ضمن تخصصات أخرى.

نسعى من خلال الاقتصاد السياسي إلى فهم السياق الأوسع للحروب والتعافي ما بعد النزاعات، وتفكيك معايير اقتصادية واجتماعية وسياسية قد تبدو ثابتة وغير قابلة للتغيير، وذلك للوصول إلى مجتمع أكثر عدالة ومساواة مبني على خطط سياسية واقتصادية ديمقراطية وتشاركية وشفافة، تعزز التماسك الاجتماعي والمساواة والتضامن داخل المجتمعات وفيما بينها.

لا يمكن فصل نمط السياسات الاقتصادية التي نختار تطبيقها في مجتمعات النزاع وما بعد النزاع عن المعاناة المعاشة بسبب الحروب وآثارها الجندرية، فضلاً عن جملة الاحتياجات الجديدة الناجمة عن هذا النزاع التي غالباً ما تكون أكثر تعقيداً وتشابكاً. إن فهم الأثر السلبي للحرب على قدرة النساء والرجال على تأمين عمل لائق ورعاية صحية وتعليم وموارد طبيعية كالمياه، وكذلك أدوارهم/ن ونفوذهم/ن على صنع القرار السياسي والاقتصادي، هو شرط أساسي لتمكينكم/هن من تحويل أطر التدخل الاقتصادية والسياسية الحالية وتشكيل أطر تدخل مستقبلية بحيث تساهم في إحياء المجتمعات عوضاً عن تدميرها.

يساعدنا تحليل الاقتصاد السياسي النسوي في إبراز انعدام العدالة شالجندرية كأحد الأسباب الجذرية للحرب، والتأكيد على أن السلام الدائم لا يمكن بناؤه دون أمن اقتصادي واجتماعي يركز على العدالة والمساواة. يساعدنا الاقتصاد السياسي النسوي على فهم طبيعة وآلية العلاقة بين البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للسلطة والموارد والحصول عليهما.. حين ندرس العلاقة الترابطية القائمة بين الواقع السائد والآليات والمسؤوليات، يجب أن نقوم بمسح جميع الجهات المؤثرة والفاعلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مع التركيز على المسؤوليات والمساءلة والشفافية.

- نسعى في السياق الوطني إلى تعميق فهمنا للبيئة السياسية والاقتصادية، وكيفية توزيع السلطة في البلاد، والعلاقة بين النخب السياسية والمصالح الاقتصادية، وتركيز الاستثمار وأولوياته، والسياسات القانونية الناظم لحقوق الإنسان ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

- يشكل تحديد وفهم الأطراف الفاعلة الإقليمية والجيوسياسية ومصالحها جانب مهم من فهم الاقتصاد السياسي لبلد معين. غالباً ما تتأثر القرارات السياسية والاقتصادية للحكومات الوطنية تأثيراً كبيراً بمصالح الدول المجاورة والدول الأخرى، وتتبدى هذه المصالح في السياسة كما في الاقتصاد. ويُفترض بتحليلنا أن يلحظ دورها وتأثيرها.

الأطراف الوطنية الفاعلة المحتملة: الحكومات (والمؤسسات الحكومية بمن فيهم/ن مقدمو/ات الخدمات)، والمجتمع المدني (منظمات حقوق النساء والنقابات وجماعات حماية البيئة والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان وجمعيات الضحايا وجمعيات الناشطين/ات الرسمية وغير الرسمية... إلخ)، والقطاع الخاص (الفعاليات الخاصة والوطنية ذات التأثير الاقتصادي والسياسي كشركات الاستثمار والمصارف وغيرها).

تضم الأطراف الفاعلة المحتملة: الأمم المتحدة، الهيئات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الأفريقي، مؤسسات التمويل الدولية مثل بنوك التنمية الإقليمية (البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير مثلاً)، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، شركات الاستثمار الدولية، الدول الأخرى ذات المصلحة الجيوسياسية والاقتصادية في بلد معين.

تُعد العلاقة مع الأطراف المعنية الدولية جزءاً أساسياً من هذا التحليل. فمن خلال استخدام نتائج وتحليل السياق الوطني نستطيع تعزيز دفاعنا عن مواقفنا أمام الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. كما نستطيع استخدامه للتأكيد على مسؤولية الدول خارج حدودها الإقليمية عن عواقب أعمالها على حقوق الإنسان، سواءً تجارة الأسلحة أو القرارات التي يتخذها البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي لفرض الشروط على الدول.

يمكن مراجعة مقاطع متفرقة من الدراسة المشتركة لرابطة النساء الدولية للسلام والحرية وفرع الرابطة في ألمانيا (٢٠١٨) المقدمة إلى الاستعراض الدوري الشامل لألمانيا، الدورة ٣٠، «مراجعة خطة العمل الوطنية في ألمانيا ٢٠٢٥».

كما يمكن مراجعة [دراسة رابطة النساء الدولية للسلام والحرية](#) حول أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان للنساء، المقدمة إلى خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بآثار الديون الخارجية في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.

يتناول هذا الدليل كيفية تعزيز التحليل النسوي للأسباب الجذرية للنزاع من خلال الاقتصاد السياسي النسوي وللمساعدة برسم المسار نحو السلام المستدام. ينطلق الدليل من عمل رابطة النساء الدولية للسلام والحرية ضمن السياقات الوطنية وعلى الساحة الدولية، ولكنه يستهدف جمهوراً أوسع من بناء السلام. يدرج هذا الدليل أبرز القضايا التي تعكس أهمية فهم الاقتصاد السياسي للحرب والسلام، ويقدم تحليلاً حول كيفية استخدام الاقتصاد السياسي النسوي لتصور مجتمعات مجردة من السلاح ومبنية على التضامن والعدالة والمساواة.

هدف هذا الدليل هو ارشاد الممارسين/ات في مناقشاتهم/ن وتحليلهم/ن لسياقات النزاع وما بعد النزاع من منظور الاقتصاد السياسي النسوي، مع الإشارة إلى أنه قد تم إدراج بعض الأسئلة في اخر الدليل للمساعدة بالمضي قدماً بهذه النقاشات.

ولمن ي/ترغب بمعلومات ومعرفة إضافية عن الاقتصاد السياسي، ثمة نصائح لقراءات وأمثلة إضافية في متن النص.

## الاقتصاد السياسي كأداة

أثناء التفاوض على اتفاقيات السلام وفي سياق عملية بناء السلام، غالباً ما يتم التعامل مع الاقتصاد والسياسة كحزمتين مختلفتين، مما يعطي انطباعاً بأننا نبحث ونحلل في مجموعة عمليات مستقلة ظاهرياً. لكن التمعن في الاقتصاد السياسي يعمق فهمنا لكيفية ترابط مختلف أجزاء العمليات الاقتصادية والسياسية. يساعدنا فهم هذا الترابط في إجراء تحليل أفضل وأدق للعمليات الجارية في مجتمع معين، والتركيز على قضايا البنى الهيكلية والأدوار والملكية والتوزيع، وبالتالي تحديد مسارات التغيير العميق للمجتمع من الحرب إلى السلام، وبصورة أعم إلى مجتمع مستدام وعادل يُبنى على القيم والمبادئ النسوية.

غالباً ما يؤدي انعدام العدالة إلى تغذية النزاعات القائمة أو خلق نزاعات جديدة. لذلك يجب ان تقوم السياسات والتدخلات في مرحلة ما بعد النزاع بتشكيل مناخ اجتماعية وسياسية واقتصادية للعدالة والتعافي، تستند إلى مبادئ المساواة بين الجنسين والتضامن وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية ومناهضة التسلح. عندها فقط يمكننا أن نأمل بتحول حقيقي في مكان الصراع والشروع في بناء سلام دائم.

## انعطاف نسوي لفهم الاقتصاد السياسي

يدرس الاقتصاد السياسي في نهجه التقليدي العلاقة بين الإنتاج والعمل والتجارة والقوانين المختلفة والسياسات الحكومية وتوزيع الدخل والثروة، لكنه لا يرى ذلك من منظور النوع الاجتماعي. كما يركّز على مؤشرات الاقتصاد الكلي. فمن بين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نجد: ميزان المدفوعات، البيانات المالية (أسعار الفائدة وأسعار الصرف)، التجارة الدولية (الصادرات/المستوردات) مؤشر أسعار المستهلك...إلخ. وهذا نهج محدود للغاية ولا يراعي أثر النزاع من منظور النوع الاجتماعي. إن التعامل مع جميع أفراد المجتمع كأنهم/ن متساوون/يات في الاحتياجات والمشاكل والقدرات وإمكانية الوصول والسلطة، يتجاهل الآليات السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى انعدام المساواة الجندرية في المجتمع، وكيفية التعامل معها في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

### قراءات مفيدة في الاقتصاد السياسي والاقتصاد السياسي النسوي:

بيترسون ف. سبايك. ٢٠٠٥. «أهمية (مفهوم) النوع الاجتماعي في الاقتصاد السياسي». الاقتصاد السياسي الجديد، ١٠: ٤-٤٩٩.

جاكي ترو. ٢٠١٢. الاقتصاد السياسي للعنف ضد المرأة. دراسات أكسفورد في النوع الاجتماعي والعلاقات الدولية. منشورات جامعة أكسفورد.

## لا يعني الاقتصاد السياسي النسوي «إضافة» النساء، بل ضمان توزيع عادل ومتساوي للسلطة والموارد.

يُقصد بالتحليل التقاطعي عدم الاكتفاء بمنظور النوع الاجتماعي عند تحليل مختلف العمليات والقرارات والسياسات المؤثرة على حياة الناس، بل الدفع بالتحليل وتعميقه ملاحظة كيف تتفاعل أنظمة السلطة وطرق الوصول إليها، وأثرها على مختلف فئات المجتمع. وبعبارة أخرى، لا يجب اعتبار النساء جماعة متجانسة. لأن تجاربهن تبدو مختلفة تماماً بحسب العرق والطبقة والعمر والإثنية والميول الجنسية، وغيرها. فمثلاً، تؤثر تدابير النقش على النساء ذوات الدخل المنخفض أو اللواتي لا دخل لهن أكثر من العاملات بأجر جيد؛ وتعاني النساء المهاجرات من التمييز في سوق العمل أو من العنصرية في مستويات اجتماعية متعددة أكثر بكثير من فئات أخرى من النساء؛ وتواجه النساء ذوات الاحتياجات الإضافية أنواعاً مختلفة من التمييز أكثر من النساء الأخريات، وهلم جرا.

يساعدنا الاقتصاد السياسي النسوي، على رؤية المشهد بأكمله، كونه يدرس السياسات الاجتماعية كالسياسات الصحية أو حقوق العمل؛ وتقسيم العمل داخل الأسرة؛ والحصول على الموارد الاقتصادية وتوزيعها؛ ومؤشرات رفاهية البشر؛ ومط الأجور حسب النوع الاجتماعي؛ والأجور اللائقة؛ وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. كما يراعي الاقتصاد السياسي النسوي البيئة والاستدامة البيئية، وينظر في حق الحصول على الموارد الطبيعية والتحكم بها، وفي الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية في التنمية المستدامة. كما يتيح القيام بتحليل متعدد الأبعاد لا يلحظ النوع الاجتماعي فحسب، بل وكيف تتفاعل أنظمة السلطة المختلفة والوصول إلى السلطة، وكيف تؤثر على مختلف فئات المجتمع.

في ظروف النزاع، يمكن استخدام الاقتصاد السياسي النسوي لمقارنة نسبة الموارد المخصصة للمؤسسات الأمنية (مثل الشرطة والجيش) وتلك المخصصة لبناء السلام، وكذلك مقارنة معدل التسلح مع معدل نزع الأسلحة وكيفية تطبيقه. كما يمكن أن نراقب بواسطته الانتهاكات الناجمة عن الحرب والأذى الملحق بالنساء والرجال أثناء النزاعات، والاحتياجات، بالإضافة إلى ديناميات النوع الاجتماعي والسلطة التي تنشأ عن تلك الانتهاكات. نستطيع بعد كل ما سبق استخدام الاقتصاد السياسي النسوي لتخطيط واقتراح المستويات المطلوبة للاستثمار في مختلف الخدمات لتمكين الضحايا من الحصول على الخدمات الجندرية الحساسة اللازمة لإعادة تأهيلهم/ن، والمشاركة في المجتمع دون عوائق وعلى قدم المساواة.

للتزود بإحصاءات ومجموعة أدوات مفيدة لتمويل السلام، راجع/ي رابط مبادرة رابطة النساء الدولية للسلام والحرية: [تحريك الأموال](#).

## الاقتصاد السياسي النسوي في سياق السياسات الليبرالية الجديدة

انبثقت الليبرالية الجديدة كإيديولوجيا من نموذج اقتصادي نشأ في القرن التاسع عشر، لكنها لم تنل شهرة عالمية إلا مع مارغريت تاتشر ورونالد ريغان. قُدمت في حقبة ما بعد الحرب الباردة بصفتها نموذجاً وحيداً قابلاً للتطبيق للتنمية العالمية. ولا يزال هذا النموذج يُطبَّق على نطاق واسع حتى الآن، رغم الاعتراف بأن التشدد في تطبيقه قد أنتج هوة من انعدام العدالة الجندرية وانعدام الأمان في جميع أنحاء العالم. وتقوم هذه الأيديولوجيا على فكرة «تحرير الأسواق من مختلف أشكال التدخل الحكومي»؛ أي قيام نظام اقتصادي منظم وفق مسارات فردية، تخلو التعاملات الخاصة بين أطرافه من التدخل الحكومي. ويمكن رؤية انعكاسه السياسي في بعض أشكال الليبرالية والتشديد على الفردانية والفعل السياسي القائم على الهوية. وتقوم المبادئ الأساسية للنموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد على: التحول من الملكية العامة إلى الخاصة، والتجارة الحرة، وخفض كبير للإنفاق الحكومي من أجل زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد والمجتمع. ويُفرض هذا التخفيض غالباً بواسطة تدابير تقشف صارمة تُنفذ على حساب أغلب السكان الذين/الواتي يفقدون/ن حقهم/ن في الحصول على الخدمات العامة والدعم المؤسسي، بينما تستفيد منها قلة قليلة من الأغنياء.

يُستخدم مصطلح «النزعة الليبرالية الجديدة» غالباً من قبل نقاد هذه السياسات والمقاربات، وبدرجة أقل بكثير من قبل المدافعين عنها. لكن مقالاً نشره قسم الأبحاث التابع لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦ «اعترف» بهذا المصطلح، ونشر مراجعة نقدية للسياسات والمقاربات الليبرالية الجديدة المستخدمة التي يروج لها صندوق النقد الدولي نفسه. لمراجعة المقال انظر/ي هنا.

تُفرض على الدول أحياناً، بما فيها تلك التي تتعافى من النزاعات والحروب، إصلاحات تحت عنوان «التكيف الهيكلي» أو «تصحيح أوضاع المالية العامة»، وتدعى أيضاً تدابير التقشف. ستؤثر تدابير التقشف على ٥,٨ مليار شخص بحلول ٢٠٢١ حسب توقعات جديدة، والذي يعادل ٧٥ بالمئة من سكان العالم<sup>١</sup>، وفي الوقت ذاته، اغنى ١ بالمئة من السكان يملكون/ن ضعف ما يملكه ٦,٩ مليار شخص<sup>٢</sup>. إن السياسات الاقتصادية التي لا تستند إلى التضامن والمساواة تُلحق الضرر بالمجتمعات، لأن زيادة حدة التمييز الجندري يعد سبباً رئيسياً لاندلاع الحروب. كما أن هذه السياسات تُعزِّض البلدان التي تتعافى من النزاعات لخطر عودة العنف مجدداً.

ترتكز تدابير التقشف عادةً على تخفيض حجم الإنفاق العام: تخفيض مخصصات الصحة والتعليم والمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية وجميع الخدمات التي تُمولها عادةً الخزينة العامة، لا بل تخفيض كل ما هو ضروري عادةً لمجتمع يتعافى من النزاعات. وفي إطار «حزمة» التدابير هذه، يأخذ النمو الاقتصادي غالباً شكل تحرير الاقتصاد من «القيود المفروضة عليه من قبل الدولة». ويتبدى ذلك عموماً في إضفاء المرونة على قوانين العمل، وتبسيط القوانين واللوائح، والخصخصة التي تؤثر مباشرة على الملكية العامة والتحكم بالموارد، ومن ثم على توزيعها. يعارض الاقتصاد السياسي النسوي فرضية النمو الاقتصادي من خلال الحد الأدنى من التدخل العام والحكومي. ويأخذ بالاعتبار علاقات السلطة الفعلية والظروف الاجتماعية القائمة على التفاوت والتمييز بين الجنسين، وعجز السياسات الليبرالية الجديدة عن مواجهة هذه البيئة، وتحقيق نمو متكافئ بين الجنسين ولجميع فئات المجتمع، وليس للنخبة السياسية والاقتصادية فقط.

٢. إيزابيل اوريتز وماثيو كمينغز، ٢٠١٩ «التقشف: الوضع الطبيعي الجديد. تجديد اجماع واشنطن. ورقة عمل  
٣. اوكسفام، ٢٠٢٠ «وقت الرعاية: أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وذات الأجر المتدنية وأزمة المساواة العالمية»

وثمة أمثلة كثيرة على ذلك في مختلف الدول التي تشهد نزاعات أو خارجة من نزاعات. فها هي المقاربات الاستثمارية ونماذج إعادة البناء الاقتصادي في البوسنة والهرسك تتجاهل تماماً القيود الاجتماعية والاقتصادية التي فرضتها الحرب على قدرات النساء والرجال (المتماثلة أحياناً والمختلفة أحياناً أخرى) في المشاركة الكاملة والمتساوية في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

للمزيد من المعلومات حول مخاطر مقاربتنا تجاهل النوع الاجتماعي وآثار النزاع على مرحلة التعافي ما بعد النزاع، انظر/ي الى دراسة حالتنا **البوسنة والهرسك وأوكرانيا**.

## جندرة اقتصاد الاستثمارات

إن ما تستثمره المجتمعات وما «تدخره» من الأموال يتأثر إلى حد كبير بالنوع الاجتماعي والعلاقات السائدة بين الجنسين. بيد أن معظم السياسات الاقتصادية، سواء سياسات الحكومات المحلية أو مؤسسات التمويل الدولية، تفتقر إلى تقييم دقيق للنوع الاجتماعي يساعد في فهم كيفية تأثير تلك السياسات على المساواة بين الجنسين في البلاد. والأهم من ذلك، أن معظم التدخلات الاقتصادية في بلدان النزاعات أو ما بعد النزاع تفتقر إلى تحليل جدي لأثر النزاعات. وبدلاً من ذلك، يُنظر غالباً إلى «النزاع» و«السياسات الاقتصادية» على أنهما غير مترابطين. ويتم التعبير غالباً عن «حزم الإصلاح» على أنها محايدة أيديولوجياً وضرورية اقتصادياً (وسياسياً). لكن توقع أثر التدخلات الاقتصادية على المجتمع ورصده غير ممكن دون الحصول على معلومات إضافية عن الظروف القائم عبر تحليل النزاع من منظور جنسدي. أما في المجتمعات الخارجة من نزاعات، فيجب تنفيذ السياسات الاقتصادية ضمن إطار التعامل مع مخلفات الحرب، وإلا فإنها قد تفاقم هذه النزاعات من جديد.

«في أوكرانيا، جرى الاستغناء عن ١٦٥,٠٠٠ وظيفة في القطاع العام في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، في سياق خطط عامة لتقليص حجم القوى العاملة في القطاع العام بنسبة ٢٠ بالمائة، وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي. وقد طُبّق ذلك عبر تدابير عدة، كإعادة هيكلة عشر هيئات حكومية وإغلاق ثمانية منها. وثمة خطط لتقليص إضافي لحجم القطاع العام بهدف خفض الإنفاق على رواتب وأجور موظفيه/إلى قرابة ٩ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط. وتشكل النساء أكثر من ٧٥ بالمائة من العاملات في القطاع العام، تعمل غالبيةهن في وظائف خارج المناصب الإدارية، مما يجعل تأثير هذه الإجراءات غير متناسب ومستمر عليهن. ومرة أخرى، لم توضع أو تُنفذ أية برامج فعالة للحماية الاجتماعية لتعويض النساء أو ضمان خلق وظائف مستدامة لهن».

- مقتطف من دراسة قدمتها رابطة النساء الدولية للسلام والحرية للاستعراض الدوري الشامل بعنوان **العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في جهود إحلال السلام في أوكرانيا، ٢٠١٧**.

ويتبدى التفاوت والتحيز الجنسدي في توزيع الاستثمارات في البلدان الخارجة من نزاعات بشكل خاص في إعطاء الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية (المتمحورة حول احتياجات السوق) على حساب الاستثمار في القضاء على الفقر وفي البنية الأساسية للتعليم والصحة (التي تستفيد منها أوسع قطاعات المجتمع وتساعد في الحد من عدم المساواة بين الجنسين).

ويترك ذلك تداعيات ملموسة على السلام، وكذلك على حصول النساء على حقوقهن ومشاركتهن الفعالة في عمليات بناء السلام. إن القدرة على المشاركة في بناء السلام أو عموماً مشاركة الفرد في الشأن العام، تصبح محدودة جداً إذا انصب تركيزه/إلى البقاء وتأمين الطعام والبحث عن وسائل لتعليم أطفاله/، وإذا عجزت/ عن العناية بصحتهم/ن لعدم توفر رعاية صحية بتكلفة معقولة، ولم ي/تستطع العمل في القطاع المنظم بسبب غياب رعاية الأطفال أو ارتفاع تكاليفها ... إلخ. وإذا أضفنا إلى كل ما سبق عدم



وجود استثمار يستهدف المساواة بين الجنسين ضمن الاستثمارات الاقتصادية الإجمالية وغياب الاستثمار في بناء السلام، فإن عبء انتشار البلاد من الركود لن يقع على عاتق النساء فحسب، بل ستبقى النساء غالباً عالقات في فخ القطاع الخاص، يتأرجحن بين الاقتصاد غير المنظم (بهدف البقاء) وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

للأسف فإن غض النظر عن التدخلات الاقتصادية المتحيزة جندياً لا يزال سائداً. ويفرض ذلك على المنظمات النسائية أن تُسارع إلى فهم الاقتصاد السياسي للنزاعات وإعادة البناء والتعافي بعد النزاع، بما في ذلك فهم الاستثمارات الاقتصادية المتحيزة جندياً. حيث يتيح لنا هذا الفهم منبراً للدعوة إلى وضع مفاهيم اتفاقات السلام وإعادة البناء بعد النزاع، ومجالاً لابتكار قواعد ومعايير مؤسسية جديدة تعالج أوجه التفاوت في المجتمع، بما فيها عدم المساواة بين الجنسين.

«يعارض نهج الاقتصاد السياسي النسوي البنية المتحيزة جندياً في الحرب والسلام، بفكرة أن الاستقرار لا يتحقق دون عدالة. إن أسبقية الأمن الوطني والآلية الانتخابية على الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين/ات، التي تتبناها الحكومات بعد الحرب أو النزاع المسلح، تؤدي عادةً إلى زعزعة الاستقرار على المدى الطويل. وطالما لا تستطيع النساء تحقيق الأمن المادي والحصول على الخدمات الاجتماعية والعدالة والفرص الاقتصادية، العائد جزئياً إلى تفاقم العسكرة وما تمنحه من تفضيل للذكور، فإن حالتهم كفئة ضعيفة، لاسيما تجاه العنف، سوف تستمر في زمن السلم».

جاكي ترو. الاقتصاد السياسي للعنف ضد المرأة (دراسات أكسفورد في النوع الاجتماعي والعلاقات الدولية) (ص. ٣٢). منشورات جامعة أكسفورد، إصدار بصيغة كيندل.

# كيف تطبق رابطة النساء الدولية للسلام والحرية تحليل الاقتصاد السياسي النسوي؟

إن نقطة انطلاقنا هي حياة النساء؛ تجاربهن الحياتية ومشكلاتهن واحتياجاتهن ووجهات نظرهن لحل هذه المشكلات. ولأن النساء لسن فئة ثابتة أو متجانسة، فإن اختيارنا لـ «وجهات نظر النساء» يجب أن يشمل فئات مختلفة منهن، على أساس العرق والميول الجنسي والطبقة والإثنية والعمر والانتماء المدني/الريفي، وغيره.

تختلف المنهجيات المستخدمة من بلد إلى آخر، والحالة الأفضل هي أن ت/يختارها ناشطون/ات من البلد المعني. ولأننا ناشطات نسويات، فإننا ملزمات بالتحلي دائماً بأخلاق عالية وبالمسؤولية في أسلوب جمع المعلومات وتحليلها. ويجب أن يتم جمع معلوماتنا على أساس علاقات ثقة مستمرة ومنفعة متبادلة بين مؤسستنا وبين مصادر معلوماتنا.

يمكن «جمع المعلومات» بطرق تقليدية، كالمقابلات أو ورش العمل، كما يمكن جمعها بواسطة ما يسمى الأبحاث التشاركية التي تشدد على مشاركتنا وأنشطتنا. وهذا يحول الاهتمام من «مجرد» إجراء بحث إلى محاولة نشطة لحل المشاكل والتحديات المطروحة. فمثلاً، كانت مشاركة ضحايا الحرب من المدنيون/ات في أعمال رابطة النساء الدولية للسلام والحرية في البوسنة قائمة دائماً على أساس علاقة مديدة من الثقة والدعم. وتدرك النساء اللواتي تتعاون معهن الرابطة في البوسنة أنهن يستطعن اللجوء إليها طلباً للمشورة أو الدعم أو أية مساعدات ملموسة أخرى. وبهذه الطريقة، نجنبهن الشعور بأنهن «مستغلات» أو «مواضيع» للبحث أو المناصرة.

قد تحتاج الفئات المختلفة (تبعاً للظروف) إلى مساحة آمنة لمعالجة مشاكلها واحتياجاتها بحرية. ففي بعض الظروف، قد تكون المساحة الآمنة مجرد توفير مكان آمن، بينما تشترط في حالات أخرى ضمان السرية وحماية الهوية. ويجب أن نضمن إيجاد هذه المساحة الآمنة المفتوحة، على أن نبقي منفتحين/ات بشأن من ت/يحتاجها. فقد تكون ضحية العنف الجنسي مستعدة للتحدث بصراحة عن آلامها وتجاربها الحياتية، بينما قد تكون امرأة أخرى معرّضة للتمييز و/أو مظالم أخرى في مكان عملها أقل استعداداً للتحدث علناً (خوفاً من فقدان وظيفتها مثلاً)، أو العكس بالعكس. يجب ألا نفترض مسبقاً أي شيء، وأن نكون منفتحين/ات على جميع الاحتمالات.

## دراسة حالة

المنهجيات التي استخدمتها رابطة النساء الدولية للسلام والحرية في البوسنة والهرسك لتحليل الاقتصاد السياسي للإصلاحات المقترحة والتدخلات الأخرى في مرحلة ما بعد النزاع:

عملت رابطة النساء الدولية للسلام والحرية منذ عام ٢٠١٥ بشكل وثيق مع ناشطات نسويات محليات على فهم ورصد جميع الإشكالات والعواقب المترتبة على أجندة الإصلاح في البوسنة، ودراسة آثارها، ومناقشة مقاربات محتملة أخرى للتعافي وإعادة البناء بعد النزاع خارج سياق تدابير التقشف وسياسات الاستقرار التي تطرحها الليبرالية الجديدة.

تم جمع معلومات الوضع القائم بواسطة: ١) رصد القوانين الجديدة و/أو المعدلة، وتطورات الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام في البلاد، وموقف المجتمع الدولي من هذه التطورات (كما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية)؛ و٢) اتصالات شخصية مع مجموعات ناشطة رسمية وغير رسمية كالناشطين/ات في مجال البيئة والعمال/العاملات والناشطين/ات المحليين/ات؛ و٣) إجراء مقابلات رسمية وغير رسمية وإقامة علاقات متواصلة مع ضحايا الحرب المدنيين/ات؛ و٤) عقد ورش عمل متفرقة مع منظمات المجتمع المدني (ولاسيما المنظمات النسائية). وجاءت أهمية عملية جمع المعلومات من تجنب تنفيذها كنشاط متقطع، بل كجهد متواصل استكمل كل ما قامت به رابطة النساء الدولية للسلام والحرية في البوسنة.

### المنهجيات المستخدمة:

- إجراء مقابلات فردية، أو الاكتفاء بعقد محادثات ومناقشات مع ممثلي المجموعات الرسمية وغير الرسمية (ولاسيما التركيز على جمعيات النساء ضحايا العنف، والمجموعات غير الرسمية للعاملات، والنساء في المناطق الريفية).
- عقد لقاءات جماعية (مجموعات تركيز ومجموعات نقاش) مع طيف واسع من منظمات المجتمع المدني، ومع ناشطين/ات مستقلين/ات.
- إجراء مقابلات و/أو مناقشات «رسمية» مع الأطراف النافذة: ممثلي الدولة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ممثلي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وغيرهم.
- تحليل القوانين والسياسات في مجالات مختلفة: الاجتماعية، قوانين العمل، التعليم، الصحة، ضحايا الحرب من المدنيين/ات، اللاجئون/اللاجئات/العائدون/العائدات/النازحون/النازحات، البيئة، الخدمات العامة... إلخ.
- تحليل الإصلاحات الجارية والمقترحة: تحليل الوثائق المكتوبة وتقارير التنفيذ وتحليل الأثر... إلخ.

- دراسة مشاريع المؤسسات المالية الدولية وأنشطتها لفهم أولوياتها ومجالات تركيزها.
  - مراجعة الموازنات الوطنية واستراتيجيات التنمية والاستراتيجيات الأخرى وخطط العمل ذات الصلة... إلخ.
- تم تحليل المعلومات المُجمّعة وتصنيفها بالتعاون مع الناشطين/ات المحليين/ات وبدعم من أكاديميين/ات نسويين/ات أعضاء/عضوات في الشبكة الأكاديمية لرابطة النساء الدولية للسلام والحرية.

تمت المصادقة مسبقاً على البحث والنتائج والمنهجيات المقترحة ضمن مناقشات فردية مع الأطراف الرئيسية الفاعلة في المجتمع المدني، وفي ورشات «تحقق» وزيارات ميدانية هادفة.

ثم عرض التحليل على (١) ممثلي/ات المجتمع الدولي داخل البلاد الذين/اللواتي تم اختيارهم/ن لأهمية رأيهم/ن (بسبب دورهم/ن كميسرين/ات ماليين وسياسيين/ات للإصلاحات) (٢) ودولياً، ممثلي/ات مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي (تم اختيار الاتحاد الأوروبي باعتباره طرفاً مؤثراً أساسياً وميسراً للمقارنة الحالية مما يجعله طرفاً نافذاً).

## المضي قدماً

تستمر رابطة النساء الدولية للسلام والحرية ببناء عملها على استنتاجات تحليل الإصلاحات الحالية وعلى التدخلات في البوسنة. تخدم الاستنتاجات كأداة مناصرة قائمة على الأدلة، تسلط الضوء على الآثار السلبية للمقاربات الحالية بخصوص العدالة والسلام في البلد. تخدم أيضاً الاستنتاجات رابطة النساء الدولية للسلام والحرية كنقطة بداية في تطوير برنامج إصلاحي بديل للبوسنة، برنامج ذا رؤية مستقبلية وينخرط في حديث عن كيف وأين يجب الاستثمار لكي يكون للبوسنة والهرسك مستقبل عادل ومتساوي ومبني على مبادئ الديمقراطية والشمولية، وشفافية في سياسات الاقتصاد والسياسة تعزز التماسك الاجتماعي والمساواة والتضامن ضمن وعبر المجتمعات.

## ما هي الأسئلة التي يجب طرحها؟

ارتكز تحليل الاقتصاد السياسي النسوي على أسئلة نسوية محددة، مع الإشارة إلى أن الأسئلة قد تختلف باختلاف السياقات. وعليه، فإن لائحة الأسئلة الموجودة ادناه ليست شاملة ويجب استخدامها فقط كمصدر الهام.

- كيف يؤثر السياق العام القائم على حقوق النساء وأشكال المساواة الجندرية وعلى مشاركتهن في مجتمع معين؟
- من هي الأطراف السياسية والاقتصادية الرئيسية؟ من يضع جدول الأعمال؟ من هو/هي المستفيد/ة منه/ا بتلبية أولوياته/ا واحتياجاته/ا؟ ومن هو/هي الفئات المتضررة/غير المستفيدة؟ ينبغي عدم الاكتفاء بمراعاة النوع الاجتماعي في التحليل، بل إجراء تحليل متعدد الأبعاد لفهم كيفية تأثير الأولويات والقرارات على فئات المجتمع المختلفة. لاحظ/ي التقاطعات بين النوع الاجتماعي والعرق والطبقة والهجرة والعمر (شاب/متقدم في العمر)، والإثنية أو الجنسية، والميول الجنسية والانتماء (ريف/مدينة) ... إلخ.
- كيف تبدو الوقائع الاجتماعية والاقتصادية برأي النساء والرجال؟ ما هو الدور (الأدوار) الذي ت/يلعبه هؤلاء في تلك الوقائع؟ وكيف تؤثر عليهم/ن القرارات/الإصلاحات الاقتصادية والسياسية؟ هل يستطيعون/ن المشاركة في عملية صنع القرار (السياسي والاقتصادي)؟ هل يستطيعون/ن التأثير في الإصلاحات (الاقتصادية و/أو السياسية) المخطط لها؟
- ما الذي يحول (سواء في الحيز الخاص أو العام) دون عمل النساء والرجال في الاقتصاد المنظم؟ ما هي الظروف المواتية لمشاركتهم/ن العادلة والمتساوية في الاقتصاد وحصولهم/ن على جميع حقوقهم/ن (العلاقات الأسرية والقوانين والأنظمة والآليات، وغيرها)؟
- كيف يبدو الانقسام بين الاقتصاد المنظم وغير المنظم وبين الاقتصاد المنتج واقتصاد إعادة الإنتاج؟ من الضروري أن نلاحظ التقسيم بين النساء والرجال، لكننا نحتاج أيضاً إلى إجراء تحليل متعدد الأبعاد في التقسيم الطبقي الاجتماعي والتقسيم بين المدينة والريف... إلخ، للإجابة عن سؤال «أي نساء» نعني؟
- ما هو المُنْتَج؟ وكيف يُنتَج؟ من ي/تنتجه ولمن؟
- ما الذي يتم استثماره (يجب أن يتضمن الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي)؟ وكيف يُستثمر؟ ومن يستثمره ولصالح من؟ هل ثمة تفضيل لأنواع معينة من الاستثمارات؟ كيف تساهم تلك الاستثمارات في المساواة/عدم المساواة بين الجنسين؟

- في أي قطاعات تعمل النساء بالدرجة الأولى؟ كيف يبدو الاستثمار في تلك القطاعات؟
- كيف تُؤمّن الموارد؟ ومن يملكها ومن يتحكم بها؟ (يجب تطبيق التحليل متعدد الأبعاد هنا).
- ما هي فرص حصول النساء والرجال على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟ هل يخضع ذلك للتمييز بين الجنسين؟ كيف يحصل ذلك؟ هل ثمة استراتيجية لتوسيع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؟ هل تخضع للتمييز بين الجنسين؟
- ما نسبة الموارد المخصصة للأمن (كالشرطة والجيش) إلى تلك المخصصة للخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم والرعاية النهارية (الأمن الإنساني)؟ كيف يساهم ذلك في العلاقات بين السلطة والنوع الاجتماعي؟
- كيف يفهم المجتمع المحلي الأمن؟ وهل يفهمه من خلال استنفار قوى الأمن المختلفة (أي الأمن المادي) أم لديه فهم أوسع لطبيعة الأمن؟ هل ثمة فرق بين الأمن الفردي والجماعي؟ ماذا يعني أمن المرأة في سياق معين؟ وكيف يمكن تحقيقه؟

### في بلدان النزاع وما بعد النزاع، نريد أيضاً أن ندرس بعمق أكبر ...

- ما الذي يعد «نشاطاً اقتصادياً» أثناء النزاع/بعد النزاع (حيث تُستبعد أعمال الرعاية والتحويلات المالية غالباً من التحليلات الرسمية)؟
- ما هي الحقوق التي نعطيها أهمية خاصة أثناء النزاع أو بعد النزاع؟ وكيف نحميها؟
- هل توجد دراسة عن الانتهاكات والأضرار التي تعرّض لها السكان؟ هل هي متحيّزة جندياً؟ كيف يمكن معالجة الانتهاكات والأضرار المحددة؟ هل توجد صلة بين تدارك انتهاكات وأضرار النزاع المحددة والفرص العامة للحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟ هل يوجد فهم لجوانب التحيز الجندي وأثر الحرب على قدرة الناس على دخول سوق العمل والحصول على الرعاية الصحية والتعليم ... إلخ؟ وكيف تُعالج هذه العلاقة؟
- كيف تساهم التدخلات أثناء النزاع وما بعد النزاع (التدخلات العسكرية ونزع السلاح والتدخلات السياسية، مثل مفاوضات واتفاقيات السلام، استغلال الموارد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قروض صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى، المساعدات التنموية، المساعدات الإنسانية، استثمارات الحكومات الوطنية، وغيرها) في لجم (أو تعزيز) التمتع بحقوق الإنسان، ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟
- كيف تبدو في هذا السياق تحديداً العلاقة بين تدابير التقشف والنزاع؟ وكيف يتم من خلالها التمييز بين الجنسين؟
- هل يشكل اقتصاد الرعاية غير مدفوع الأجر جزءاً من التحليل الاقتصادي العام للحكومة أو المؤسسات المالية الدولية؟ وكيف يبدو هذا الاقتصاد؟ لا مفر من حصول تضخم كبير في حجم اقتصاد الرعاية في سياق ما بعد النزاع، هل توجد احتياجات

رعاية محددة تلبىها النساء بدلاً من الدولة؟ كيف يمكن تغيير ذلك؟ ما هي احتياجات البلاد الاستثمارية من أجل تحرير النساء من عبء الرعاية غير مدفوعة الأجر؟

- كيف تقترض البلاد المال ولماذا؟ ما هي الشروط التي تضعها مؤسسات التمويل الدولية على الحكومات الوطنية في سياق معين؟ وهل هي شروط مناسبة أم تقيد حقوق الإنسان، ولاسيما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؟
- من هي الأطراف المقترحة تحليلها؟ هل يمكنك تحديد الأطراف المؤثرة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؟ ما هي المؤسسات/الدول «الصديقة»؟ كيف يمكن لتحليلاتنا أن تحتل مساحة أكبر في الحيز الرسمي/العام؟

يقدم هذا الدليل بعض المعلومات حول كيف يمكن للإقتصاد السياسي النسوي تعزيز التحليل النسوي للأسباب الجذرية للنزاع ووضع مسارات مستقبلية لتحقيق السلام المستدام. يعتمد هذا الدليل بشكل كبير على تجربة عمل رابطة النساء الدولية للسلام والحرية على السياقين الوطني والدولي. ومع ذلك، فإنه يستهدف شريحة واسعة من بناء السلام، ويقدم طرقاً وآليات حول أهمية فهم الإقتصاد السياسي للحرب والسلام واستخدام الإقتصاد السياسي النسوي لتصوير مجتمعات منزوعة الأسلحة ومبنية على قيم التضامن والعدالة والمساواة.

نرمي من هذا الدليل إلى مساعدة الخبراء والخبيرات خلال التباحث في قضايا خاصة بتحليل الإقتصاد السياسي لسياقات النزاع وما بعد النزاع.

**WILPF Geneva**  
Rue de Varembé 1  
Case Postale 28  
1211 Geneva 20  
Switzerland

T: +41 (0)22 919 70 80

E: [info@wilpf.org](mailto:info@wilpf.org)

**WILPF New York**  
777 UN Plaza, New York  
NY 10017 USA

T: +1 212 682 1265